أهمية المنهج التّفسيري في دراسة القضايا اللّغوية عند داود عبده

The Importance of the Interpretive Aspect in the Study of Linguistic Issues according to Daoud Abdo

الدكتور: أنور طراد

قسم اللّغة والأدب العربي-جامعة عباس لغرور-خنشلة-(الجزائر)
مخبر معجم المصطلحات اللغوية والبلاغية في التراث جامعة سطيف2
Tradmaster92@mail.com

تاريخ الإيداع: 2020/10/10 تاريخ القبول: 2021/09/12 تاريخ النشر: 2021/11/04

ملخص:

يُعد المنهج التّفسيريّ من مقتضيات علم اللّغة، إذ يجعل من نظرياتها نظريات منسجمة ومطّردة، ولا يمكن تحقيق هذا الأمر إذا توقفنا عند حدود الوصف دون تجاوز له، وبناء على ذلك يهدف هذا العمل إلى بيان ضرورة تجاوز الوصف إلى التّفسير في دراسة وتحليل الظّواهر اللّغوية، كما يسعى إلى الكشف عن القيمة الحقيقية للمنهج التّفسيري في تحقيق اطّراد القواعد، كل ذلك من منظور أبرز أحد أعلام الدّرس اللّساني العربي الحديث هو: داود عبده.

الكلمات المفتاحية: منهج تفسيري؛ منهج وصفي؛ تقدير؛ بنية سطحية؛ بنية عميقة.

Abstract:

The interpretive method is one of the requirements of linguistics, as it makes its theories coherent and steady. This matter cannot be achieved if we stop at the limits of description without exceeding it. Accordingly, this work aims to demonstrate the need to go beyond "description" to "interpretation" in studying and analysising linguistic phenomena. It also seeks to reveal the true value of the interpretive aspect in achieving the regularity of rules, all this from the perspective of one of the most prominent scholars of the modern Arabic linguistic lesson "Daoud Abdo".

Key Words **:** Interpretive Method; Descriptive Method; Estimate; Surface Structure; Deep Structure.

مقدمة:

تباينت المناهج اللّسانية الحديثة في تناولها للظّواهر اللّغوية، حيث كانت في بداية ظهور اللّسانيات تقوم على المنهج الوصفي، الذي يرى أنصاره أن أي دراسة علمية لّلغة، لا بد ألّا تخرج عن إطار الوصف، وبعد أن حقّق هذا الاتجاه نجاحا باهرا في أوربا وأمريكا، ظهر اتجاه آخر كرد فعل عليه، وهو الاتجاه التّوليدي التّحويلي، الذي أرسى دعائمه الأمريكي نعوم تشومسكي، إذ يرى عدم كفاية الجانب الوصفيّ في تناول الظّواهر اللّغوية، ودعا إلى تجاوز ذلك إلى تحقيق الكفاية التّفسيرية.

وكان لهذين الاتجاهين تأثير كبير على الدّراسات اللّسانية العربية الحديثة، فبرزت جهود حاولت قراءة التّراث اللّغوي بناء على أفكار المنهج الوصفي، ورأت أنه المنهج الأنسب لتقويم، وتجاوز السّقطات المنهجية التي وقع فيها علماء العربية، وأبرز من مثل لهذا الاتجاه: إبراهيم أنيس، وتمام حسان، وعبد الرحمن أيوب، ومحمود السّعران، وكمال بشر، وغيرهم.

في مقابل تلك الجهود برزت أعمال أخرى تبنّت أفكار المنهج التّوليدي التّحويلي، وبينت أهمية التّفسير في دراسة الظّواهر اللّغويّة، واستطاعت أن تقدّم نتائج لا بأس بها تجاوزت أعمال اللّسانيين الوصفيين، وأنصفت علماء العربية، وإن اختلفت معهم في بعض المسائل، وأبرز من مثل لهذا الاتجاه: عبد القادر الفاسي الفهري، ومازن الوعر، وخليل عمايرة، وداود عبده، وعبده الراجحي، وغيرهم.

وبناء على ما سبق نحاول في هذه الورقة البحثيّة بيان أهمية المنهج التّفسيري في معالجة قضايا اللّغة، من وجهة نظر داود عبده، الذي بين في مؤلفاته المتنوعة دور التّفسير اللّغوي في انسجام وتّناسق الظّواهر اللّغوية، بل يعتقد أن الدّراسة العلميّة الحقّة، هي التي لا تتوقف عند حدود الوصف، كما سعينا إلى إجراء مقارنة بين تناول الوصفيين لظاهرة الإعلال والإبدال، وتناولها عند داود عبده.

واعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي القائم على آليتي الاستقراء والتّحليل، كما اعتمدنا على المنهج المقارن، في المقارنة بين الوصفيين العرب من جهة وبين داود عبده من جهة أخرى في دراستهم لقضايا الإعلال والإبدال، وتمخضت عن هذه الدراسة جملة من التّساؤلات الآتية:

_فيما تكمن أهمية الجانب التفسيريّ في تحليل الظّواهر اللّغوية عند داود عبده؟

_هل بالإمكان الوصول إلى انسجام واطّراد الظّواهر اللّغوية بناء على اعتماد الوصف فقط؟

_ما هي أبرز الانتقادات التي وجّهها داود عبده للأنصار المنهج الوصفيّ؟

_ ما هي أهم القضايا التي تناولها داود عبده معتمدا على مفهومي البنية العميقة، والبنية السطحية؟

1. الاتجاه الوصفي ودراسة اللّغة:

ظهر الاتجاه الوصفي في أوربا على يد السويسري دي سوسير، كردّ فعل عن الدّراسات اللغوية التّقليدية، حيث تُعد محاضراته التي نشرها تلامذته المنطلق نحو دراسة اللّغة وفق ضوابط علمية جديدة.تخالف ما كان معهودا في الدّراسات القديمة، وقد أسهمت أفكاره فيما بعد في انبثاق مدارس، ومناهج لسانية جديدة، كمدرسة جنيف، والمدرسة القلوسيماتيكية، والوظيفية، والتّوزيعية، هذه المدارس على اختلافها، عمل بعضها على شرح ما جاء به سوسير، وعملت أخرى على تطوير، وإضافة أفكار جديدة، وعلى الرّغم من أن كل مدرسة تناولت اللّغة من زاوية معينة، فإنها تشترك في مجموعة من المبادئ تُعد الإطار النّظري لما يسمى بالمدرسة البنويّة الوصفية باختلاف مدارسها، وهذه المبادئ هي:

_دعوتها إلى دراسة اللّغة دراسة علمية موضوعية، بعيدا عن الرّؤى المعيارية، والانتماءات العرقية والإديولوجية، والدينية.[1]

_ إعلان القطيعة مع الدّراسات اللّغوية التّقليدية، وثورتها ضدّها (الفيلولوجيا، النّحو المقارن، والنّحو المعياري)، كونها: قامت على أسس غير علمية، حيث اتّسمت بالطّابع المعياري في دراسة اللّغة، وقامت على كثير من الافتراض والتّأويل، نتيجة تأثرها بالمنطق وتعليلاته.

_التّأكيد على أن للّغة منطق خاص يفرضه الاستعمال، وطبيعة اللّغة الاجتماعية، ولا يفرضه المنطق العقليّ، ويعتقد البنويون الوصفيون أن البحوث اللّغوية التّقليدية ركّزت على المعنى، فوقعت في فخّ الذّاتية، وقامت قواعدها على النّظرة الجزئية للّغة (اهتمّت بالنّصوص الرّاقية، وأهملت اللّهجات).[2]

_ الاكتفاء بوصف الظّواهر اللّغوية كما هي في الواقع محددة بزمان ومكان معينين، عن طريق الملاحظة، ثم الوصف، ثم التّصنيف، وتنأى عن التّفسير، والتّعليل العقلي، وتمسك عن إصدار الأحكام المعيارية، والقيمية (الخطأ، والصواب).

لقد حقّق المنهج الوصفي نتائج قيمة في أوربا وأمريكا، وعمّر مدّة من الزّمن، وكان تأثيره واضحا على اللّسانيين العرب، ومنهم إبراهيم أنيس، وتمّام حسان، وعبد الرّحمن أيوب، وأنيس فريحة، و كمال بشر، ومحمود السعران، وغيرهم، حيث عملوا على قراءة التّراث اللّغوي بناء على مبادئه (المنهج الوصفي)، وكانت نتيجة هذه القراءة أن رفضوا تناول النّحاة لكثير من القضايا اللّغوية (صّوتية، وصرفيّة، ونحويّة، ودلاليّة)، وأجمعوا على أن علماء العربية وقعوا في سقطات منهجيّة ونظريّة، في معالجتهم لها، وأكدّوا على أن المتقدّمين لم يسلموا من قيود المنطق الأرسطي، ومن المعيارية الصّارخة، ولم يحترموا خصوصية اللّغة، وطبيعتها الاجتماعية، وأخضعوها للمنطق العقلي، وكانت نتيجة ذلك أن كثرت التّعليلات، والتّفسيرات لقضايا كثيرة خالفت القاعدة الموضوعة، وكثر الحديث عن الأصل الفرع، وعن الواجب والجائز، وكثر التّعسّف والغلوّ في تخريج الظّواهر، وتفسيرها وفق ما يتناسب مع قواعدهم، وكلّ ذلك من وجهة نظر الوصفيين أمور تخالف المنهج العلمي السّليم، وتتعدى واقع اللّغة وطبيعتها، وكان الواجب على النّحاة أن يلتزموا الوصف فقط، دون اللّجوء إلى الافتراض والتّأويل والتّعليل، وإصدار الأحكام القيميّة، ومن بين القضايا التي أنكرها الوصفيون العرب على المتقدمين بحجة أن النحاة غالوا في معالجتها: تفسيرهم لقضايا الإعلال والإبدال، وتفسيرهم لظاهرة الإعراب والبناء، وقضية العامل...

2.أهمية الجانب التّفسيري في دراسة قضايا اللّغة:

لاشك أن القوانين العلمية تقتضي التناسق والانسجام والاطراد والعمق والدّقة والشّمولية، ولكون اللغة علما قائما بذاته، فلا بد أن تتوفر فيه هذه الشّروط في وضع القاعدة اللّغوية، ومن مقتضيات تحقّق هذه الشروط وجود الجانب التّفسيري، لذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال بناء قواعد مطردة، ومتناسقة ما لم نتخذ التّفسير ركيزة أساسية في تحليل الظواهر اللّغوية، لأن اللغة **نظام** من القوانين المطّردة محكمة البناء، وما دام الأمر كذلك فمن الواجب كشف جلوته وأسراره، وطرق بنائه، وأسسه، والعلاقات التي تحكم أجزاءه. لذلك لا يمكن لأي باحث أن يبني نظرية لغوية بهذا الإحكام والمصداقية العلمية بناء على اعتماد الوصف فقط، بل عليه أن يقدّم تفسيرات يبين من خلالها كنه هذه الظّاهرة اللّغوية، ولماذا كانت بهذه الطريقة، ولم تكن بتلك. ثم إن **طبيعة العقل البشري المجبول على التّساؤل عن الأسباب**، تدفع إلى البحث عن تفسير الظّواهر تفسيرا مبنيا على أحكام منطقية يتقبلها العقل، وتأنس بها النّفس.

كما أن التّعليل والتّفسير يعد من مقتضيات النّظرية النّحوية، أي أن طبيعة عمل النّحوي الذي يسعى إلى وضع نظرية تهدف إلى الكشف عن منطق ينتظم نحوَ لغة ما، يقتضي عدم الاكتفاء بالوصف، بل يجب أن يتعداه، ويتخذ التّعليل والتّفسير ركيزة أساسية في منهجه، فتُعلّل وتُفسّر

العناصر اللغويةُ، ويجمع النّظير بالنّظير والشّبيه بالشّبيه، وهكذا تصبح النّظرية مضبوطة متماسكة، في تواصل بين المنطق الداخلي للّغة، ومنطق التّفكير عامة، وكل ذلك كانّ النّحاة على دراية به.[3]

_3.المنهج التفسيري ركن رئيس في النّظرية التوليدية التحويلية:

يعد التّفسير ركنا رئيسا عند أنصار الاتجاه التوليدي التحويلي، الذي جاء كرد فعل على الاتجاه الوصفي التّقريري، حيث يرى تشومسكي مؤسّس هذه النّظرية عدم كفاية الجانب الوصفي، وعجزه عن تقديم دراسة دقيقة وشاملة ومتماسكة لنظام اللّغة، لذلك لا بد من تحقيق الكفاية التّفسيرية التي تعني القدرة على الإيضاح والإقناع[4]، حيث قامت (الكفاية التفسيرية) في جزء كبير منها على ثنائية البنية العميقة والبنية السّطحية، "فالبنية العميقة هي التركيب الباطني المجرد القائم في الذهن قياما فطريا وهي أول مرحلة من مراحل إنتاج الكلام المفيد، إنها التركيب المستتر الذي يحمل التفسير الدلالي، أما البنية السطحية فهي تمثل التركيب المادي للوحدات الكلامية المنطوقة أو المكتوبة، إنها الشكل الصّوتي للجملة."[5] وهذه الثنائية استفاد منها داود عبده كثيرا في دراسته.

ومضمون هذين الأصلين حسب ما قرّره تشومسكي "هو أن تناول المادة اللّغوية بالوصف والتصنيف لا يكون كافيا وموازيا لحقيقتها في العقل، إذ يكفي تدبر المعجم للوقوف على حقيقة أن اللغة في بنيتها السّطحية تتضمن فراغات لا يتجاوزها العقل عند تحديده معنى الجملة"[6]، أي أن البنية السطحية للجملة أو جانبها الشكلي المكتوب أو المنطوق لا يكون نفسه في الذهن، إذ أن هناك عناصر في الذهن لا تتحقق في الجانب المادي للجملة، فكان لزاما بذلك اللّجوء إلى تقدير الأصل وملء تلك الفراغات. ولنأخذ عبارة: "كُتب الدّرسُ"، يحكم العقل بأن هنا فاعلا حقيقيا قام بفعل الكتابة، وقد حذف هذا الفاعل لغرض ما، وكقولك: "مات الرّجل" فالتّقدير (البنية العميقة)يقتضي وجود فاعل قام بإماتة الرّجل، وأن الرجل وقع عليه الفعل، وهذا ما يعرف في النّحو العربي بالفاعل المتلبّس بالفعل.

ومن الأسس المعتمدة في تفسير العلاقات التّركيبية داخل الجمل عند تشومسكي:

_ما سمّاه بنظرية الرّبط العاملي BG Gaverment- Binding theory، وهي تفسر العلاقة بين العناصر المترابطة داخل الجمل، وهي تقابل نظرية العامل في النّحو العربي

_نظرية الحالة :Case theory وهي التي تتحكم في تفسير ظاهرة المصادر المؤولة والمصادر الصريحة التي يمكن تمثيلها بمصادر مؤولة.

_نظرية الثيتا: Theta theory وتعنى بتفسير ترابط العناصر التي يكون لها دور واحد كالضمير وما يعود عليه.

نظرية الفصل: وتفسر القيود المفروضة على نقل عناصر الجملة (التقديم والتّأخير).

4.التعليل في النّحو العربي والتفسير في النّظرية التّوليدية الحديثه الاختلاف والتّشابه: يلتقي التفسير عند التحويليين بالتّعليل في النحو العربي عند مجموعة من النّقاط، كما يختلف أحدهما عن الآخر في جملة من النقاط، ويمكن تلخيص ذلك كلّه فيما يلي:

_التفسير حديثا يبحث في السر الذي يجعل القواعد النحوية صحيحة منتجة لعدد لا نهائي من التطبيقات وقد كان هدف النحاة قديما من التعليل هو البحث عن وجوه الحكمة في القواعد التي وضعوها، والتي بنيت أساسا من استقراء كلام العرب.[7]

_التفسير عند تشومسكي يؤدي أحيانا إلى التّقدير (تقدير البنية العميقة) كما في الأمثلة السّابقة، وهو شأن التّعليل عند النّحاة، ويرى سليمان حمودة أن: فلسفة التقدير في النحو العربي تتشابه مع مبدإ البنية العميقة في النظرية التوليدية الحديثة لأن كليهما يصدران عن أساس عقلي، ويرى أن الأصلية والفرعية والتقدير والعامل والزيادة والحذف وإعادة الترتيب تندرج ضمن العمليات التحويلية.. [8] غير أن بينهما اختلافا حيث إن التقدير عند تشومسكي يكون وفقا لمتطلبات المدخل المعجمي، بخلاف التقدير عند النحاة الذي يكون بناء على مفهوم الجملة وعلى العمل، كتقديرهم الخبر المحذوف مثلا...[9]

_كما يعد التّفسير عند تشومسكي عملا رياضيا جامدا لا يقدم توضيحا لقضايا متصلة بالعادات اللغوية والمعارف الاجتماعية كالحذف الجائز لأمن اللّبس أو التّخفيف...، بل يكتفي برد بنية الكلام السّطحية إلى البنية الأصلية العميقة عن طريق جملة من التّحويلات، بينما التّعليل في النّحو العربي يفسر الحذف الجائز ويراعي العادات اللغوية.[10]

_والتّفسير حديثا متصل بالأحكام النحوية المقررة سابقا، وهو ليس جزءا في نحو أي لغة بحيث يؤدي زواله إلى انهيار الأحكام النحوية في تلك اللغة، بل إن غايته اكتشاف مبادئ موحدة تفسر الصواب في أي لغة من اللغات البشرية، بينما بني التعليل في النحو العربي على أساس استقراء

كلام العرب فجاء متصلا بأحكام النّحو لا ينفك عنه، بحيث يؤدي زواله إلى وضع نحو جديد له أحكامه وقواعده... [11]

5. نقد داود عبده لأنصار الاتجاه الوصفي:

إن أبرز المآخذ التي اعترض بها داود عبده على الوصفيين هو اكتفاؤهم بالوصف، دون تجاوزه، بل اتهمهم بالتّعصب لهذا التيار اللّساني، وتهجمهم على النّحاة دون أن ينظروا في قيمة الجانب التّفسيري في دراسة اللّغة، وأوضح أن هذا الجانب يُعد من مرتكزات العلم عموما، لذلك كان لزاما على اللّغوي أن يتعدّى الوصف إلى التّفسير حتى يجعل من علم اللّغة علما قائما بذاته تطّرد ظواهره، وتتناسق وتنسجم قواعده، يقول: "ويخيّل إليَّ أن بعض هؤلاء المعاصرين قد بلغ بهم التعصّب للمنهج الوصفي حدّ التّطرف، فكاد أن يجرّد علم اللّغة مما يستحق أن يسمّى من أجله علما، فإذا كانت غاية علم اللّغة الوصف فحسب، فلأيّ علم ننسب تفسير الظّواهر اللّغوية المختلفة."[12]

ويؤكّد _في موضع آخر_ مخالفته للوصفيين، ودفاعه عن آراء المنهج التّوليدي، حين أكّد على حتميّة تفسير بعض القضايا اللّغوية، وأن التّوقف عند حدود الوصف في دراستها لا يوصلنا إلى نتائج مقنعة، حيث يصرح قائلا: " لعل أهم ما خالفت به اللسانيين المعاصرين الذين سبقوني، ومن أبرزهم: إبراهيم أنيس، وكمال بشر، وعبد الرحمن أيوب، وأنيس فريحة، أنني كنت أدافع عن آراء المدرسة التّوليدية التحويلية، فقد كان هؤلاء اللغويون يدافعون بشدة عن المدرسة الوصفية، فمهمة اللّغوي فيما يرون هي وصف الظواهر اللغوية لا تفسيرها، وكان بعض اتباع المدرسة الوصفية يسخرون من آراء اللّغويين العرب القدماء، في تقدير أصل (بنية عميقة)، تخالف ظاهر اللفظ (البنية السطحية)، فرددت عليهم مؤيدا ضرورة تقدير بنية عميقة في بعض الأحيان تختلف عن ظاهر اللفظ، لتفسير ظواهر لغوية لا يمكن تفسيرها دون ذلك التّقدير."[13]

6 .الإعلال والإبدال بين الوصف والتّفسير:

يعد الإعلال والإبدال من أبرز القضايا الصرفية التي لقيت اهتماما بالغا من لدن القدماء والمحدثين، وقد عالجها نحاة العربية ضمن ثنائية الأصل والفرع،غير أن المحدثين من الوصفيين ثاروا ضد منهج القدماء وعدوا ذلك غلوا وتعسفا، نتيجة لتأثرهم بالمنطق العقلي والفلسفي، لكن سرعان ما ظهرت التّوليدية بمبادئها العقلية داعية لضرورة تفسير كثير من الظّواهر اللّغوية وتحليلها عن طريق اللّجوء إلى تقدير بنية أصلية لها في الذّهن. وقد استثمر داود عبده مبادئ

النظرية التوليدية في دراسة قضايا الإعلال والإبدال مبينا ضرورة تقدير بنية عميقة لكثير من الكلمات.

1.6.الإعلال والإبدال عند اللّسانيين الوصفيين:

ما يهمّنا في هذا الباب، هو وزن بعض الأفعال المعتلّة، التي يرى الوصفيون أن النّحاة ربطوها بأصل مقدّر، وفسّروها تفسيرا يقوم على التّأويل والافتراض، من ذلك جعلهم (قَوَلَ) أصلا لـ(قَالَ)، و(بيَعَ) أصلا لـ(بَاعَ)، وهذا التّفسير جاء نتيجة اعتماد المعيارية في وضع القواعد، حيث جرّتهم إلى البحث عن الأصل المقدّر لألفاظ لم توافق الميزان، فوزن قَالَ حسب تقدير الأوائل "فَعَلَ" من باب "نَصَرَ"، على الرّغم أن بنية الفعلين مختلفة، وتعاملوا مع حرف العلّة في قَالَ بردّه إلى أصل مفترض حتى يستقيم مع الوزن، أو المعيار الموضوع، فجعلوا المعتل بمنزلة الصحيح، وعلّلوا ذلك بما يُسمى الإعلال بالحذف والنّقل، والقلب[14]، ويرى كمال بشر أن الذي دفع علماء العربية لمثل هذا التّأويل، اعتمادهم مبدأ أحادية النّظام، فتُخضع الظّواهر اللّغوية المتفقة في شيء، والمختلفة في شيء، أو أشياء تحت قاعدة واحدة[15]، وينادي الوصفيون بضرورة تقرير الواقع اللّغوي كما هو، دون تأويل وبحث عن الأصل، وبناء عليه: "تقاس الكلمة على ما هي عليه فعلا، بعد التّحريك، أو حذف، أو زيادة، أو تغيير، أو ما إلى ذلك، فإن قلت ذهب فوزنها فعل، وإن قلت صام فوزنها فال، وإن قلت داعٍ فوزنها فاعٍ، وإن قلت مرَّ فوزنها فعْل، لأن تلفظها مَررَ، وإن قلت عدة فوزنها علة، فإن زدت حرفا في الكلمة زدت مثله في الوزن وفي المكان نفسه، نحو كَبَّرَ (فعَّل)، واكتحل افتعل (...)، وإن قلت رمى، فوزنها فعى لا فَعَلَ بسبب قلب الياء ذات الطبيعة الإنزلاقية فتحة طويلة هي الألف المقصورة..."[16]

2.6. رأي داود عبده في المسألة:

بنى داود عبده دراسته على تقدير بنية عميقة(أصل) تخالف ظاهر اللّفظ (البنية السّطحية)، وأكّد أن كثيرا من الأمثلة التي ذكرها الوصفيون يجب فيها هذا التّقدير، وأن النّحاة أدركوا هذه الضرورة، وربطوا تفسيرهم لهذه الأمثلة انطلاقا من أمثلة أخرى واردة في اللّغة العربية، يقول متسائلا: " فكيف نفسّر وجود الواو في مضارع (قال ودعا) ومصدريهما، ووجود الياء في مضارع (باع ورمى) ومصدريهما؟ ولماذا نقول دعوت، ولا نقول دعات (دعا+ت)،وتقول مددت، ولا تقول: مدّت (مدّ+ت)، وقد ضربت أمثلة كثيرة تؤيد الحاجة إلى تقدير بنية عميقة تخالف ظاهر اللّفظ في كثير من الكلمات.." [17]، ويضيف داود عبده فيما تعلّق بصيغة افتعل، فيؤكد أن وجود

أفعال مثل ابتكر واستعمل، يدلّ على أن الأفعال من قبيل اصطبر كان أصلها اصتبر، وتطورت نتيجة عامل التّماثل[18].

7.قضية التّقدير:

تُعد هذه القضية أحد ركائز المنهج التّفسيري، وقد كانت حاضرة بقوة في أعمال النّحاة، بل إن جزءا كبيرا من النّحو قام على فكرة التّقدير (كتقدير حركات الإعراب، وتقدير العوامل..)، وعرفت هذه القضية إنكارا شديدا من لدن الوصفيين، وعدّوها من صنع المنطق، والفلسفة ونتيجة للمعيارية التي اتّبعها النّحاة، غير أنها عادت لتثبت حضورها بقوّة في الدّرس اللّساني التّوليدي التّحويلي، ضمن ما يسمى: البنية العميقة.

1.7.التقدير عند الوصفيين:

يرفض أكثر الوصفيين عموما فكرة التّقدير - وإن كان تمام حسّان يقرر التقدير الذي تتطلبه العناصر اللّغوية فيما بينها، وقد ورد الحديث في هذه القضية في نظريته القرائن النّحوية ضمن قرينة التّضام، وفيها يقول: "ولا شكّ أن التضام يبرر قبول التقدير سواء عند الاستتار أو عند الحذف فالاستتار والحذف إنما يكونان للعناصر التي تتطلبها عناصر أخرى فيكون هذا التّطلب أساسا لقبول تقدير المستتر والمحذوف أو متعلق الظرف والجار والمجرور."[19]

ويري عبد الرّحمن أيّوب أنّ قضيّة التّقدير أمر ليس واقعيا لقيامه على الافتراض "فإنّ كلّ كلمة أو حركة يقدّرها النّحاة ليست بكلمة، ولا حركة على الحقيقة، وأمرهم في ذلك أمر من يتخيّل وجود طلبة فيعقد امتحانا، ويوزّع كرّاسات وأوراق وأسئلة لمجرد هذا الخيال، لأنّ الكلمة مجموعة من الأصوات الملفوظة بالفعل، والملاحظة بالذّهن".[20]

ويؤكّد أن مسألة البروز والاستتار في الضّمائر، ترجع إلى فكرة فلسفيّة هي عدم إمكانية وجود حدث دون مُحْدِثٍ له، ومنه لا وجود لفعل دون فاعل أظاهرًا كان أم مستترا، ويتساءل عن الضّمير أنت في قولك: تضرب أنت، كيف يكون توكيدا لضمير مستتر هو الفاعل؟، كيف يثبت النّحاة وجود الضّمير المستتر، وأنّه ليس هذا الذي ظهر أمامنا؟.[21]

2.7. التّقدير عند داود عبده:

دافع داود عبده عن قضية التّقدير، وعدّها من آليات منهجه، وبيّن أنه لابد منه في تفسير ظواهر اللّغة، وأمر طبيعي أن يتخذه أساسا في دراسته، ويوليه الأهمية الكبيرة؛ لأنه من

دعاة المنهج التّفسيري، الذي يقتضي تقدير المحذوف، وتصور أصل مقدّر. ويفسر معظم الظواهر بناء على تقدير بنية عميقة هي الأصل تخالف ظاهر اللفظ، وهو يتفق مع النّحاة في بعض تقديراتهم، غير أنه يرفض بعضها الآخر.

ويقسّم داود عبده التّقدير إلى قسمين.[22]

_ الأول **التّقدير المقبول**: ويقصد به التّقدير الذي يكون في إطار اللّغة لا يتعدّاها إلى جوانب أخرى(غير لغويّة)، حيث تكون الغاية منه:" تفسير التراكيب التي خرجت عن أنماط اللغة"[23] ، فلا يكون فيه غلوّ، وتعسّف، ومبالغة، وبمعنى أدق هو التّقدير العلميّ الذي تقتضيه التّراكيب اللّغوية وتطلبه، وأعتقد أن هذا الذي يدعو إليه داود عبده، هو ما قرّره تمام حسان في نظريته تضافر القرائن، تحت قرينة التّضام.

ومن التقديرات التي دعا إليها داود عبده ووافق القدماء فيه: تقدير الفاعل لفعل الأمر، والتقدير الذي يكون في جملة الشّرط في نحو قولك: تدرس تنجح، فبنيتها العميقة كما يرى هي: أدرس، إن تدرس تنجح، ولا تهمل، إن لا تهمل تنجح.

_ أما **التّقدير المرفوض** عنده فما تجاوز إطار اللّغة، وقد مثّل له بذلك التّقدير الذي تبرر به حركات الإعراب، التي ترد في غير موضعها، أو تلك التّقديرات التي يكون الغرض منها الانتصار لرأي نحوي معين، أو مخالفته. وضروريّ أن نمثل لبعض التّقديرات التي رفضها داود عبده وينكرها على القدماء منها: تقدير الفعل في باب الاشتغال كما في قولك (زيدا ضربته)، وفي الأسماء المنصوبة الواقعة بعد إذا كما في قوله تعالى: "إذا السّماء انشقت" الانشقاق_1_، فهذه الأمثلة وغيرها يعدها داود عبده من التقديرات التي يؤتى لتبرير حركات الإعراب الموجودة على الاسماء السابقة (زيدا، والسّماء).

8. قضية الرّتبة في الجملة الفعلية عند داود عبده:

اتفق علماء العربية على أن ترتيب الجملة الفعليّة هو: فعل، وفاعل، ومفعول، كما أجازوا تقديم وتأخير بعض عناصرها، وربطوا ذلك بنكت بلاغية تتعلق بحال المتكلّم والسّامع، وتباينت مواقف المحدثين من هذا التّرتيب بين مؤيد ومخالف، وكلا الفريقين (المحدثين) بنى موقفه على ثنائية البنية العميقة، والبنية السّطحية.

يرى داود عبده أنه على الرغم من أن العربية تجيز لنا ترتيب عناصر الجملة الفعلية بأكثر من طريقة، فإن التّرتيب الأصلي لها واحد هو **فاعل، وفعل، ومفعول به**، وليس فعل،

وفاعل، ومفعول، كما يراه أغلب اللّسانيين الذين عالجوا هذه القضية أمثال الفاسيّ الفهريّ، وخليل عمايرة، أما الصّور التي تجيزها العربية فهي:

_فعل+ فاعل+ مفعول ← مثل: قرأ الرّجل الصحيفة

_فاعل+فعل+ مفعول ← مثل: الرجل قرأ الصحيفة

_فعل +مفعول+ فاعل ← مثل:قرأ الصحيفة الرجل

_مفعول+ فعل+ فاعل ← مثل:الصحيفة قرأ الرجل

_مفعول+ فاعل+ فعل ← مثل: الصحيفة الرجل قرأ

وعلى الرّغم من هذه الإمكانات التّرتيبية التي تسمح بها العربية فإن لها "بنية داخلية (عميقة تحتية) واحدة، وهناك قواعد تحويلية تعيد ترتيب المكونات الثّلاثة في البنية الداخليّة، بطرق تؤدي إلى البنية الخارجية (السطحية)."[24] واستدلّ على موقفه بجموعة من الحجج منها:

_ إن كلًّا من الفعل، والمفعول يمثلان مكونا جمليا واحدا[25]

_ بعض الأفعال في اللغة العربية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمفعولها، دليل ذلك أنها تتعدى إلى مفعولها بحروف الجر.

_ بالإضافة إلى تعدد معاني بعض الجمل المتفقة في التركيب، واتفاق بعضها في التركيب واختلافها في المعنى. كل ذلك مما يؤكد على أن هذه الجمل لها بنية عميقة تخالف ظاهر اللفظ، وأن الترتيب الأصلي للجملة الفعلية هي فاعل ففعل فمفعول.

ويبدو أن داود عبده نحا نحو تشومسكي في قضية ترتيب عناصر الجملة الفعلية؛ لأن تشومسكي أكّد حين درس الجملة في اللّغة الانجليزية على أن ترتيب العناصر الجملة في البنية الدّاخلية تكون(فاعل+فعل + مفعول)، وقام بتعميم هذه القاعدة على كل اللّغات الإنسانية، وأكّد على أن جميعها لا تخرج عن هذا التّرتيب، وهذا الذي رفضه كثير من الدّارسين، ومنهم الفاسيّ الفهري وخليل عمايرة، حيث يرون أن التّرتيب الأصلي للغة العربية هو فعل، ففاعل، فمفعول.

خاتمة:

بناء على ما سبق ذكره، توصّل البحث إلى جملة النّتائج الآتية:

_ إن الجانب الوصفي مهم في دراسة اللغة، إذ يعد الخطوة الأولى لأي عمل لغوي، بيد أنه غير كاف وحده لوضع القاعدة، لأنه كثيرا ما يوقعنا في تشتت، وعدم دقة وانسجام هذه القواعد، وليس هذا من سمة البحوث العلمية التي تقتضي الدّقة والتناسق.

_ يُعد المنهج التّفسيري خطوة لا بدّ منها في أي دراسة لغوية تسعى لتحقيق التناسق بين الظواهر اللغوية وتجنب الفوضى.

_ إن الانتقادات الموجهة للنّحاة الأوائل من طرف الوصفيين، لا يمكن التّسليم به، لأن هؤلاء اللسانيين نقدوا التراث بناء على تبنيهم الكامل للمنهج الوصفي، فوقعوا في سقطات منهجية لم تحترم خصوصية اللغة العربية، وغاب إدراكهم لأهمية الجانب التّفسيري الذي كان حاضرا بقوة في عمل النّحاة.

_ أدرك علماء العربية قيمة التفسير والتعليل في وضع القواعد، كما أدركوا أن العربية لغة ذات نظام، وأن أي مسعى لوضع نظرية لّغوية عربية يقتضي توفر آلية التّعليل والتّفسير لجمع النظائر بالنظائر وبالتّالي تحقيق الانسجام واطراد القاعدة.

_ يُعد داود عبده من أنصار الاتجاه التفسيري حيث بين أهميته وقيمته في الدراسات اللغوية ونوّه إلى دقة عمل النحاة نتيجة اعتمادهم على التفسير على الرّغم من مخالفته لهم في بعض الجزئيات.

_ أنكر داود عبده على الوصفيين اكتفاؤهم بالوصف والتّحليل، ودعا إلى ضرورة تجاوز ذلك، وأكد أن عمل اللغوي لا بد ألّا يتوقف عند حدود الوصف، وأن علم اللغة حتى يكون علما لا بد له من تحقيق الكفاية الّتفسيرية، وقد أقام دراسته على أحد أبرز المفاهيم التوليدية التّحويلية وهما: البنية العميقة والسطحية، وفسر من خلالهما مجموعة من الظّواهر اللّغوية، كقضايا الإعلال والإبدال، وقضية التّقدير، وقضية الرّتبة في الجملة الفعلية، وأكد على فكرة مفادها أن من الظّواهر اللّغوية من تقتضي تقدير بنية عميقة لها تخالف ظاهر اللّفظ.

_ إن تأكيدنا على أهمية المنهج التّفسيري في اللّغة لا يدفعنا لإنكار المنهج الوصفي، لكونه اللّبنة الأولى في أي دراسة لغوية، وقد كان الجانبان حاضرين في أعمال النّحاة جنبا إلى جنب.

_الهوامش

[1]ينظر: عبد الحميد عبد الواحد، بين النحو العربي واللّسانيات الحديثة، مقال منشور بمجلة: جيل الدّراسات الأدبية والفكريّة، جامعة صفاقس، تونس، العدد4، 2014، ص11

[2]ينظر: عبده الراجحي: النّحو العربي والدّرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1979 ص47

3ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية التّعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، الأردن، طَ، 2000، ص 95_96_99_100 _101. محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط التّفكير النّحوي، دار البصائر، القاهرة، دط، 2006، ص511_512_513

4ينظر:المرجع نفسه

[5]شفيقة علوي: دروس في المدارس اللّسانية الحديثة التنظير والمنهج والإجراء، كنوز الحكمة، الجزائر، دط، 2013، ص48-49

[6]حسن خميس لملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص237

[7]ينظر: المرجع نفسه، ص237

[8]ينظر: طاهر سليمان حمودة: ظاهر الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص263

[9]ينظر: المرجع السّابق، ص238

[10]ينظر المرجع السابق، ص239

[11]ينظ: المرجع السابق، ص239

[12]داود عبده: دراسات في علم الأصوات العربية، دار جرير للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2010، ج1، ص17

[13]حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللّسانيات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009، ص67

[14]ينظر: كمال بشر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة، دط، 2005، ص 477

[15]ينظر: المرجع السابق، ص476

[16]عبد المقصود محمد عبد المقصود: دراسة البنية الصرفية من منظور وصفي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2006، ص170.

[17]حافظ إسماعيلي علوي: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، ص67_68

[18]ينظر: المرجع نفسه، ص67

[19]تمام حسان: العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، طبعة 1994ص234

[20]المرجع نفسه ، ص 61.

[21]المرجع نفسه، ص85.

[22]ينظر: داود عبده، أبحاث في اللّغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، دط، 1973، ص90

[23]ينظر: داود عبده: أبحاث في اللغة العربية، ص26

[24]داود عبده: البنية الدّاخلية للجملة الفعلية العربية، مجلة الأبحاث ، كلية الآداب و العلوم ، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1983 ص37

[25]حافظ إسماعيلي علوي: اللّسانيات في الثّقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية لقضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2009، ص266

_قائمة المصادر والمراجع:

- داود عبده، أبحاث في اللّغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، دط، 1973
- داود عبده: دراسات في علم الأصوات العربية، دار جرير للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2010
- حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللّسانيات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009
- حافظ إسماعيلي علوي: اللّسانيات في الثّقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية لقضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2009.
- حسن خميس الملخ، نظرية التّعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، الأردن، طَ، 2000
- كمال بشر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة، دط، 2005
- محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط التّفكير النّحوي دار البصائر، القاهرة، دط، 2006
- عبده الراجحي: النّحو العربي والدّرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1979
- عبد المقصود محمد عبد المقصود: دراسة البنية الصرفية من منظور وصفي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 2006
- تمام حسان: العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، طبعة 1994.
- طاهر سليمان حمودة: ظاهر الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية
- شفيقة علوي: دروس في المدارس اللّسانية الحديثة التنظير والمنهج والإجراء، كنوز الحكمة، الجزائر، دط، 2013

_المقالات:

- داود عبده: البنية الدّاخلية للجملة الفعلية العربية، مجلة الأبحاث ، كلية الآداب و العلوم ، الجامعة الأمريكية، بيروت، العدد، 1983
- عبد الحميد عبد الواحد، بين النحو العربي واللّسانيات الحديثة، مقال منشور بمجلة: جيل الدّراسات الأدبية والفكريّة، جامعة صفاقس، تونس، العدد4، 2014.